



## أزمة المياه في العالم العربي وعلاقتها بالأمن الغذائي

أصدر اتحاد الغرف العربية دراسة بعنوان " أزمة المياه في العالم العربي وعلاقتها بالأمن الغذائي"، وتهدف إلى دراسة التشابك بين الندرة المائية والأمن الغذائي وتحديد مواطن الخلل واحتياجات المقاربة الاستراتيجية السليمة التي تؤدي إلى عكس التراجع المستمر في الموارد المائية من حيث الكمية والنوعية، والقدرة على الإنتاج الزراعي والغذائي لمواكبة تطور الاحتياجات وتحويل المسار إلى المنحى الإيجابي الذي يؤدي إلى تنمية واستدامة هذه القدرة في الحاضر وفي المستقبل.

### اشتملت الدراسة على ٦ محاور، وهي كالتالي:

#### ❖ أولاً - إلى متى يستمر إهمال هذه القضية الحيوية:

يتوسع ويتزايد الشح المائي في العالم العربي بسبب تزايد الاستهلاك بأكثر من قدرة الموارد على التجدد، والافتقار إلى الإدارة السليمة للموارد المائية، وتفاقم سوء الاستخدام والهدر والتلويث، الأمر الذي يؤثر سلباً على عملية التنمية وفرص التطوير المستقبلي، كما يؤثر على الأمن الغذائي العربي، لأن الدول العربية تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، كما أن الندرة المائية تتفاقم مع التراخي في اتخاذ السياسات والسياسات والإجراءات المناسبة والسليمة، مع تفاقم الصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية وتداعياتها المأساوية على الأمن الغذائي للملايين من السكان.

كما يلاحظ استمرار التغاضي عن التعامل الجدي مع أزمة المياه في العالم العربي التي أصبحت أكثر تعقيداً من مجرد أزمة ندرة مائية، بالإضافة إلى ضرورة التحول بشكل جذري عن أساليب الاستهلاك الحالية، والتركيز على التكنولوجيا الحوافز التي تعطي الثروة المائية حق قدرها من الأهمية، واعتماد السياسات المناسبة بما يحافظ على الموارد المائية وينميها لتأمين الاستدامة والسلامة للحاضر والمستقبل.

#### ❖ ثانياً - تفاقم محدودية الموارد المائية:

يقبل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي بنحو (١٠٠٠) متر مكعب سنوياً، ويزيد نصيب الفرد عن هذا المستوى في عدد من الدول العربية وهي سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا، بينما يقل عن (٥٠٠) متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عُمان، ويتراوح بين (٥٠٠-١٠٠٠) متر مكعب في بقية الدول العربية، ويتوقع تزايد التراجع خلال العقود القادمة ليصل إلى أقل من (٥٠٠ م<sup>٣</sup>) سنوياً.

#### ❖ ثالثاً - أسباب أزمة المياه في العالم العربي:

ساهمت التحولات السريعة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة العربية في تفاقم تحديات ندرة المياه، ومن أهمها:

- ١) النمو السكاني السريع والنزوح من الأرياف إلى المدن وارتفاع التمرکز السكاني في المدن.
- ٢) العمران ومشروعات التنمية الاقتصادية.
- ٣) تصاعد استهلاك المياه لشتى الاستخدامات، وتصاعد مسارب الهدر المائي.
- ٤) سوء إدارة الموارد، وضعف الوعي بأهمية ترشيد الاستخدام.
- ٥) التغير المناخي وتأثيره في تزايد وتيرة الطقس الحاد الذي يضرب في كثير من الأحيان محاصيل المزارعين.
- ٦) الاضطرابات والصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية التي تضيف أعباء جديدة على الندرة المائية.

#### ❖ رابعاً - استنزاف الموارد المائية:

أ) استخدام المياه العذبة في الزراعة بأكثر من القدرة على التجدد:

تستخدم المياه العذبة في العالم العربي بأكثر من قدرتها الطبيعية على التجدد، حيث تعد المنطقة العربية من أفقر مناطق العالم في المياه، ويستهلك القسم الأكبر من المياه في الدول العربية للري في الزراعة، بكفاءة متدنية تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد.



## ب) التعديلات الخارجية:

ومن أبرز التعديلات أطماع الكيان الصهيوني في الموارد المائية العربية لنهري الأردن واليرموك، وينابيع المياه في الجولان، وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان، والمياه الجوفية في أراضي الضفة الغربية وغزة من فلسطين، بالإضافة إلى مشكلة الاستنثار في مياه الأنهار العابرة للحدود من قبل دول المنبع من خارج المنطقة العربية.

## ج) الهدر والتلوث:

يقدر البنك الدولي أن التكاليف الناجمة عن الخلل في إدارة الثروة المائية في العالم العربي تصل إلى نحو (٢١) مليار دولار سنوياً كخسائر اقتصادية مهدورة كان يمكن الاستفادة منها في تحسين توفير المياه لشتى الاستخدامات والحفاظ على المخزون المائي، ويفقد الأردن كل عام كمية من المياه كان يمكن استخدامها لتلبية احتياجات (٢.٥) مليون شخص.

## ❖ خامساً - الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو قدرة حصول جميع الناس في جميع الأوقات على احتياجاتهم من الغذاء السليم، وبناءً على هذا التعريف هناك جانبان مقلقان لازمة الأمن الغذائي في العالم العربي وهما:

(١) الارتفاع النسبي في عدد السكان العرب الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي، حيث أن (٢٠.٧%) من سكان الوطن العربي يفتقرون إلى الأمن الغذائي، وتتنوع أسباب ذلك بين الفقر والبطالة والشح المائي والحروب والصراعات الدموية وتداعياتها الإنسانية المأساوية.

(٢) محدودية القدرة على تنمية إنتاج الغذاء في العالم العربي ارتكازاً على الأساليب التقليدية للإنتاج في ظل شحة الموارد المائية ونسبة الهدر العالي فيها.

يعد الخلل في السياسات الاقتصادية والمعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص وتحول دون استثمار الإمكانات والطاقات الزراعية الكامنة في عدد من الدول العربية الأسباب الفعلية والحقيقية التي لها التأثير الأكبر على الأمن الغذائي، وتقدر الفجوة الغذائية العربية في السلع الأساسية نحو (٣٢.٨١) مليون دولار عام (٢٠١٦).

## ❖ سادساً - نحو استراتيجية جديدة:

(أ) السياسات المناسبة: وذلك من خلال تحسين استخدام الأراضي الزراعية ووسائل الري، أو زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، أو التركيز على تطوير قطاعات الصناعات الغذائية، والعمل على إزالة العوائق التي تواجه التجارة العربية البيئية في المنتجات والسلع الغذائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(ب) الاستثمار في الأمن الغذائي والمائي المستدام: الانتقال من الأساليب القديمة إلى النهج المستدام سيؤدي إلى تحقيق فوائد كبيرة للدول العربية منها تحسين إدارة المياه وحماية الموارد الطبيعية والألوف من فرص العمل التي ستتوفر في المناطق الريفية، كما أن الأولوية هي الاستثمار في أساليب ترشيد استخدام المياه وتنميتها، وإعادة النظر في نظم المحاصيل وأنواعها والنشاطات الزراعية لاستخدام تقنيات مختلفة لإنتاج وإنتاجية أعلى واستهلاك أقل للمياه.

(ج) ترشيد استهلاك المياه: ضرورة إعادة النظر في أساليب الإنتاج التقليدية لتوفير إنتاج زراعي وغذائي أكثر كفاءة في التعامل مع الموارد وأكثر قدرة على مواكبة توسع الطلب والحد من الارتفاع المتواصل في فواتير الاستيراد.

(د) تعزيز الاستثمار الزراعي من أجل تطوير الإنتاج الزراعي والكفاءة التسويقية بهدف رفع مستوى الأمن الغذائي للبلاد العربية، وانتهاج أنماط جديدة للاستثمار تتسجم مع الاحتياجات وتستفيد من الفرص الجديدة التي أتاحتها التطورات المحلية والدولية.

(هـ) تعزيز الاستثمار في الثروة السمكية لما تنطوي عليه من إمكانات استثمارية وغذائية هامة، حيث تمثل مصدراً أساسياً للغذاء ولا تستغل بالشكل الكافي، رغم أهميتها للصحة الغذائية والمجالات التي توفرها للاستثمار المجدي ولتوفير فرص العمل والعائدات من النقد الأجنبي من تصدير الفائض من المنتجات السمكية.

(و) مسؤولية الشركات، وتتضمن، ما يلي:

(١) أهمية مواكبة متطلبات الأسواق، بما فيه معايير السلامة والجودة والشروط الفنية.



- ٢) استخدام الوسائل والمعدات الحديثة لتحديث المشروعات الزراعية ولتصنيع الغذاء ولترشيد المياه وحماية البيئة والمحافظة على استدامة الموارد.
  - ٣) حيازة المهارات والتكنولوجيا المناسبين.
  - ٤) ابتكار منتجات وأساليب إنتاجية جديدة.
  - ٥) إعادة هيكلة عمليات التصنيع والتسويق للتماشي مع الأسواق.
  - ٦) الاستمرار بتحديث الأساليب والتكنولوجيا المستخدمة.
  - ٧) إنتاج سلع ومنتجات بنوعية عالية.
  - ٨) الدخول في تحالفات وشركات مع الشركات العربية بهدف تعزيز مجالات الاستثمار والتطوير والتسويق.
- ز) احتياجات بناء القدرات:
- ١) تعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيات، وإقامة شبكات الأمان لهم، وإمدادهم بفرص التعليم والخدمات المالية.
  - ٢) تشجيع إقامة التشابك العنقودي بين الشركات الوطنية والعربية، بهدف تعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية وتبادل الخبرة والمعلومات ومختلف ترتيبات التعاون بين الشركات.
  - ٣) اضطلاع القطاع الخاص بدور أساس في تشكيل السياسات التجارية الوطنية والعربية المشتركة.
  - ٤) توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات الغذائية العربية.
  - ٥) توفير الدعم البنوي والمالي للزراعة والصناعات الغذائية لتعزيز إنتاجيتها ومجالات مساهمتها في التجارة البينية والخارجية.
  - ٦) إزالة كافة العقبات التي تواء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
  - ٧) العمل على تخفيض تكاليف النقل التجاري بكافة أشكاله، وخصوصاً على المعابر الحدودية، وتخفيض الضرائب والرسوم بالأخص على السلع التنموية والمواد الخام والمدخلات الإنتاجية.
  - ٨) الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا.
  - ٩) تشجيع ريادة الأعمال والابتكار للشباب في مجال مشروعات الزراعة والصناعات الغذائية.
  - ١٠) تسهيل الحصول على تأشيرات السفر لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات، ومنح مزايا خاصة عن طريق الغرف التجارية.
  - ١١) زيادة الثقة بالمنتجات العربية وإقامة معارض للترويج لها، وتشجيع الاستثمار في إنتاجها، والحد من الاحتكار في عمليات الإنتاج والتجارة.
- ح) المقاربة العربية المشتركة:
- ١) تفعيل التنسيق العربي المناسب والمتعدد الجوانب والقطاعات بين الدول العربية وفقاً لرؤية وسياسة عربية مشتركة، تستهدف تعزيز التعاون لحماية الحقوق العربية في المياه وتنميتها، وبناء القدرات على المدى الطويل، ومعالجة مواطن الضعف.
  - ٢) بناء شراكات عربية للتخزين نظراً للأهمية الاستراتيجية للتعاون العربي الفعال في تكوين احتياطي مشترك من السلع الغذائية الأساسية في ضوء التقلبات الحادة في الأسعار في الأسواق العالمية، وللفوائد الكبيرة التي تتحقق في الشراء المشترك، وحركة الإمدادات عبر الحدود، واقتصاديات الحجم للمخزون، وتحقيق استقرار نسبي في الأسعار.
  - ٣) بناء شبكة عربية مشتركة لنظم معلومات الأسواق للمواد الغذائية الأساسية على المستوى العربي الإقليمي، بما يساعد كل المستثمرين والمنتجين والمستهلكين والحكومات على اتخاذ خيارات مدروسة، وخصوصاً خلال فترات الأزمات.